إشكالية التطور التاريخي للمجال العام

The problem of the historical development of the public sphere

لطيفة عريق *

[1] جامعة الوادي (الجزائر)، latifa.arigue@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2022/03/23؛ **تاريخ القبول**: 2022/04/11؛ **تاريخ النشر**: 2022/04/16

ملخص: تهدف الدراسة الحالية لمحاولة التعرف عن مراحل التطور التاريخي للمجال العام، فتم التطرق إلى كل من مفهوم المجال العام وأهم خصائصه ووظائفه، وكذا الفرق بين المجال العام والمجال الخاص، وأخيرا المراحل التاريخية التي مر بها المجال العام.

وقد تبين أن ظهور المجال العام ارتبط بالطبقة البرجوازية المثقفة وذلك من خلال الصالونات الأدبية التي كانت تقيمها في منازلها بداية كانت النقاشات حول المواضيع الأدبية والاجتماعية ثم تحولت لمناقشة المواضيع السياسية، ثم انتقل النقاش من هذه الصالونات إلى المقاهي والأماكن العامة إلا أن هذه النقاشات بقيت مرتبطة بالطبقة المثقفة من فئة الذكور دون الإناث، لكن مع التحولات التي مست الأفراد والمجتمعات مع مرور الزمن أصبح يشارك في المجال العام جميع الأفراد وذلك لمناقشة ما يمسهم من قضايا، ومع تزايد مشاركة بعض الأطراف الغير فاعلة والمثقفة في النقاشات والحوارات التي تتم داخل هذا المجال، وكذا بسبب سيطرة الحكومات على وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها إنهار المجال العام، غير أن ظهور شبكة الانترنت أعادت إحياءه.

الكلمات المفتاح : المجال ؛ العمومية ؛ المجال العام ؛ المجال الخاص.

Abstract: The current study aims to identify the stages of the historical development of the public sphere. The concept of the public sphere and its most important characteristics and functions were addressed, as well as the difference between the public sphere and the private sphere, and finally the historical stages that the public sphere went through.

The emergence of the public sphere was linked to the educated bourgeoisie, through the literary salons that were set up in their homes. At first, discussions were about literary and social issues, then turned to discussing political issues. Then the discussion moved from these salons to cafes and public places, but these discussions remained linked to the educated class, from the male category to the exclusion of females. But with the transformations that affected individuals and societies over time, all individuals became involved in the public sphere in order to discuss the issues that affect them. With the increasing participation of some passive and educated parties in the discussions and dialogues that take place within this field, as well as due to governments' control of the various media and directing them, the public sphere collapsed, but the emergence of the Internet revived it.

Keywords: ; sphere ؛ public ؛ public sphere ؛ private sphere.

* **المؤلف المرسل**

I- تمهيد :

شهدت المجتمعات الأوروبية تغيرات عديدة عبر مختلف الأزمنة والعصور كباقي المجتمعات الأخرى، إلا أن النقلات والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية فيها ساعدت الباحثين والعلماء على خلق مجالات بحثية وعلمية جديدة.

ومن بين هذه المجالات البحثية والدراسية الحديثة نجد المجال العام الذي حاول (هابرماس) أن يتتبع جذوره التاريخية في كل من ألمانيا وانجلترا وفرنسا والتعرف عن مراحل تشكله ودوره في ظهور المجتمعات الحديثة التي اعتبرها الباحثين والعلماء نتاج لعصر الأنوار.

ومنه خلال هذه الورقة سنحاول التعرف عن أهم مراحل التطور التاريخي للمجال العام.

1. مفهوم المجال العام:

اختلف الباحثون في إعطاء مصطلح موحد للمجال العام فهناك من يطلق عليه المجال العام وهناك من تناوله بمصطلح المجال العمومي أو الفضاء العام أو الفضاء العمومي... لذلك سنحاول في هذه الدراسة توحيد المصطلح بالمجال العام، ومن المفاهيم التي أعطيت للمجال العام، نذكر:

المجال العام هو نوع من الفضاء المشترك يتبادل فيه الفهم أشخاص لم يلتقوا قط، وينخرطون في المناقشة، ويكونون قادرين على التوصل إلى تصور مشترك (تايلر، (2015)، ص 105).

وهو عبارة عن حيز من حياتنا الاجتماعية، يتشكل فيه رأي عام ويعبر فيه المواطنون عن آرائهم بحرية كاملة، كما يدور بينهم حوارات وتفاعلات ومناقشات نقدية حول اهتمامات اجتماعية مشتركة في مجموعة من القضايا الخلافية الخاصة بالصالح العام، وهو ما يشير إلى أن حدود وشكل وأطراف هذا المجال تكون نتاج للخطاب العام، وأن هذا الأخير غير منفصل عن المجال العام بل هو جزء منه (حجازي، (2004)، ص 7).

والمجال العام هو المجال الذي تتبلور فيه حرية الفكر، ويشهر فيه سلاح النقد إزاء كل ما يتناقض ويتنافر مع الحرية والعدالة والفضيلة (المحمداوي، (2015)، ص37).

ويعرف بأنه هو حلبة النقاش العام التي تدور فيها المساجلات، وتتشكل فيها الآراء والمواقف حول القضايا التي تجسد اهتمامات الناس وهمومهم (عماد، (2012)، ص83).

كما يعرف بأنه التقاء الناس بوصفهم أفرادا متساوين في منتديات شبه مفتوحة للمناقشات العامة. (عماد، (2012)، ص84).

ويعرف (يورغن هابرماس) وهو أكثر الأعضاء شهرة في الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت للبحوث الاجتماعية (ليشته، (2008)، ص376) المجال العام بأنه فضاء للوساطة يقوم فيه الأفراد الخواص بالاستخدام العمومي للعقل بغية بناء توافق سياسي (عباس، (2018)، ص118).

كما يعتبر المجال العام بناء يعمل على استدامة التحرر المستمر للعملية الديمقراطية ووفقا (ليورغن هابرماس) أن الناس من جميع الفئات، والنوع، والأجناس يرغبون في أن تكون لديهم المقدرة على ايصال وجهات نظرهم، والمجال في حد ذاته يسهل الحوار الذي يمكن أن يقلل من الحجج أو وجهات النظر الخاطئة، فالمجال العام يتوسط بين المجتمع المدني والدولة (زرن، الحيدري، حميدو، الشامي، (2017)، ص128).

المجال العام هو محل إحكام الآراء العقلانية التي ينبغي أن ترشد الحكومة، وصار ينظر إلى هذا باعتباره سمة أساسية في المجتمع الحر، ويقول (بورك) في بلد حر، يعتقد كل امرئ أنه معني بالأمور العامة كلها (تايلر، (2015)، ص 109).

والمجال العام هو المكان المفضل للنقاش والجدال ليس آراء الأفراد فقط بل حتى السلطة السياسية، فهو يقتضي وظيفة أخرى: هيئة نقدية للسلطة، فهذه الهيئة وسيطة بين الأفراد الذين يشكلون المجتمع المدني والدولة، كما يستلزم المجال العام أن تكون السلطة في خدمة الشعب ولأجل الشعب يعني من جهة السلطة تنبثق من الشعب ومن جهة أخرى السلطة تفكر في حاجياته وتبررها (علوش، (2013)، ص59).

ويلاحظ (هابرماس) أن مفهوم المجال العام يحتل موقعا مركزيا في الفكر السياسي المعاصر باعتباره مجالا للمناقشة وإطارا لمختلف القدرات الفكرية على البرهنة والاقناع ، ففي داخله تتكون الإرادة السياسية التي تفترض استقلالا معينا في تشكيل الرأي (أفاية، (1998)، ص 95).

كما يعرف المجال العام بأنه فضاء مشترك يلتقي فيه أفراد المجتمع عبر جملة متنوعة من الوسائط: المطبوعة والإلكترونية، والمقابلات الشخصية المباشرة أيضا، وذلك لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، والتوصل من خلال ذلك إلى تشكيل تفكير مشترك في هذه المسائل (تايلر، (2015)، ص103).

2. خصائص ومبادئ المجال العام:

يعين (هابرماس) للمجال العام عددا من الخصائص التي إذا ما تم تأملها اكتشف أنها هي ذاتها الشروط الواجب توفرها لوجود فكر نقدي، وهذه الخصائص تتمثل في:

أ– المجال العام متاح للجميع الدخول فيه وممارسة حرية التعبير والنقاش.

ب– كل الامتيازات الخاصة ملغاة منه.

ج– يمكن من اكتشاف المعايير العامة والأساليب الشرعية والعقلانية في ممارسة السياسة، وذلك عن طريق حرية النقاش والتعبير.

ويمثل اختفاء هذه الخصائص من المجتمع المعاصر السبب الرئيسي لإحباط النقد وتخدره وفشل كل نظرية نقدية، تلك الظواهر التي أسهب في وصفها (ماركيوز) في (الانسان ذو البعد الواحد)، و(هوركهايمر) في (اضمحلال العقل) و(أدورنو) في (الجدل السلبي) (منصور، (2002)، ص 258).

أما مبدئ المجال العام كما بلورها (هابرماس) في كتابه (التحول البنيوي) تتمثل في:

أ– الوجود المسبق لحرية التعبير والتجمع.

ب– حرية الصحافة.

ج– حق مشاركة الجمهور المفتوحة في النقاش العام بما يؤدي إلى تحقيق المشاركة السياسية، ويساعد على اتخاذ القرار المبني على الحقائق والمعلومات الموثوقة (عبد المولى، (2015)، ص85).

3. وظائف المجال العمومي:

إذا كان الغرض الرئيسي من وجود المجال العام (حسب رؤية هابرماس) يتمثل في الوصول إلى فهم عقلاني مشترك حول القضايا والموضوعات الخلافية الموجودة في المجتمع، مما يساعد على تشكيل هيئة جماعية لتوجيه القرارات السياسية، فإن وظائف المجال العام يمكن حصرها فيما يلي:

أ– تنوير وتعليم المواطنين المستمر في إطار مناقشات جماهير المجال العام، وذلك عبر تزويدهم بالمعلومات والبيانات الجديدة ذات الصلة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المثارة في داخل المجتمع، مما يساعد على تنمية قدرات المواطنين تجاه عملية المشاركة الديمقراطية في الشأن العام.

ب– تحديد وترتيب الأولويات والقضايا الموجودة في داخل الأجندة السياسية، ووضعها في بؤرة العمل السياسي، بالإضافة إلى الدراسة العقلانية للقضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع، ومناقشة كافة البدائل المطروحة لحل ومواجهة تلك المشاكل، تمهيدا لاختيار البديل الأفضل وتوصيله إلى متخذي القرارات السياسية (حجازي، (2004)، ص7).

4. الفرق بين المجال العام والمجال الخاص:

لقد أقام الإغريق القدامى تمييزا واضحا بين المجال العام والخاص، وإذا كانت (الأغورا) agora بمثابة المنتدى المفتوح الذي يلتقي فيه مواطنوا المدينة ليتناقشوا في المسائل العامة بكل حرية، فإن (الأويكوس) oikos هو الحيز الخاص الذي يتعامل فيه رب البيت مع المسائل الضرورية (عبد المولى، (2015)، ص80).

ويرى (هابرماس) بأن المجال العام قد تبلور بالفعل داخل المجال الخاص، حيث أصبحت ممارسة مناقشة الأدب والفلسفة والسياسة بين الأسرة والضيوف ممارسة شائعة، عندما بدأ الرجال في الانخراط في هذه المناقشات خارج المنزل... هناك انخرط الرجال في مناقشات حول السياسة والأسواق، وقد تمت صياغة الكثير ما نعرفه اليوم كقوانين الملكية والتجارة ومُثُل الديمقراطية في تلك الأماكن... (المقاهي والصالونات الأدبية والأماكن العامة).

أما المجال الخاص فهوم مجال الأسرة والحياة المنزلية، من الناحية النظرية فهو خال من تأثير الحكومة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ففي هذا المجال تقع مسؤولية الفرد على نفسه واتجاه أفراد الأسرة الآخرين، ويمكن أن يتم العمل والتبادل داخل المنزل بطريقة منفصلة عن اقتصاد المجتمع الأكبر، ومع ذلك فإن الحدود بين المجالين العام والخاص ليست ثابتة (https://www.greelane.com/ar/a).

5. التطور التاريخي للمجال العام:

يعد أول كتب (هابرماس) بعنوان (التحول الهيكلي في المجال العام)، الذي ظهر عام 1962م، رصيدا تاريخيا لظهور ونمو وتدهور (المجال العام) بين القرنين الثامن عشر والعشرون (جون سكوت، (2009)، ص382)، فقد حلل على امتداد 300 صفحة بنية المجال العام وتحولاته معتمدا في ذلك على منهجية أركيولوجية لإبراز دلالة المفهوم منذ اليونان من خلال تناوله لمفاهيم مثل (الأغورا) لينتقل فيما بعد إلى تحليل كيفية تشكيل هذا المجال العام الحديث، ووظائفه السياسية، وكيفية الانتقال من المجال العام الأدبي إلى المجال العام السياسي، ودور الطبقة البرجوازية في هذا التشكل (الأشهب، (2013)، ص162).

وما ميز طرح (هابرماس) هو ارتباطه بالمجتمع البرجوازي باعتباره تشكيلة سياسية واجتماعية صاعدة في القرن الثامن عشر (الأشهب، (2013)، ص162)، لأنه في نظر (هابرماس) يشكل مفهوم المجال العام مقولة تاريخية فهو يرتبط بمرحلة تاريخية معينة تمثلت في ظهور البرجوازية ابتداءا من القرن 17م، لا يعني هذا أن المفهوم لم يكن حاضرا قبل هذه الفترة، ولكن الدلالة السياسية التي اتخذها المفهوم كمجال للممارسة السياسية العقلانية إنما برزت مع صعود الطبقة البرجوازية وسيطرتها على المجال العام وتوجيهها للرأي العام، لذلك اتجه (هابرماس) في كتابه حول

(الفضاء العمومي) إلى البحث في معالجة بنية ووظيفة النموذج الليبيرالي للمجال العام البرجوازي (حموم، (2022)، ص221)، كما أشار أن الفضاء العمومي البرجوازي تبلور على حساب فضاء عمومي شعبي (الأشهب، (2013)، ص163).

ففي القرن السابع عشر نشأ المجال العام بين مجال الدولة بسلطتها الإدارية والقانونية، والمجال الخاص المكون من الأسرة والمجتمع المدني، لم يكن المجال العام جزءا من الدولة، بل على العكس، كان ميدانا يواجه فيه المواطنون سياسة الدولة، وينتقدونها كما لم يكن هو مجال المجتمع المدني، فهذا الأخير كان ميدان التبادل التجاري المادي وتسوده ما يسمى بآليات السوق والتعاقدات القائمة على المساومة وتحقيق المصلحة الشخصية المادية والربحية الأعلى، وذلك كما وصفه (هيغل) و(ماركس) (منصور، (2002)، ص252) على الرغم من أن (هابرماس) طالما كان الأقرب إلى (كانط) منه إلى (ماركس) و(هيغل) (الأشهب، (2013)، ص165).

ويشرح (هابرماس) ما يقصده من المجال العام حيث يشبهه بالحياة السياسية في دولة المدنية في اليونان القديمة، فمجال الpolis كان مميزا ومختلفا عن مجال المعاملات المادية وفيه يجتمع المواطنون في الأسواق والميادين والساحات العامة كأفراد متساوين في الحقوق والواجبات ويناقشون شؤون مدينتهم، والمجال العام الذي ظهر في أوروبا كان أشبه بمجال polis وطريقة الممارسة السياسية به (منصور، (2002)، ص252-253)، وإذ كانت المدينة الدولة polis هي الشرط الضروري لتحديد الانسان المواطن عند (أرسطو) فإن المدينة الدولة ذاتها تشترط التمييز بين المجال الخاص والمجال العام (العلوي، ص2).

ولم يكن المجال العام بهذا المعنى قد ظهر في أوروبا في العصور الوسطى، وكل ما كان يعنيه أي مجال عام في ظل النظم الإقطاعية والملكية هو الحضور الدائم للأمير أو العاهل أمام رعاياه وتمثيل نفسه أمامهم لا تمثيلهم أمام تنظيم سياسي أو اجتماعي آخر. ومع نهاية العصور الوسطى زاد التمييز بين الكنيسة والأمراء والملوك، وذلك في اتجاه زيادة الاستقطاب بين طرفي ما هو عام وما هو خاص إبتداءا من القرن السابع عشر، فقد تحول الدين لأن يكون شأنا خاصا بالفرد، كما ظهر التمييز بين ميزانية الأمراء والبلاط باعتبارها ميزانية إنفاق شخصي من جهة، والميزانية العامة من جهة أخرى، كما أخذت مؤسسات السلطة المدنية في الاستقلال عن مجال الإقطاعية وبلاط الأمير، فظهرت البيروقراطية والمؤسسة العسكرية والقضائية، كما شكل المنشغلون بالتجارة والصناعة مؤسساتهم التي كانت قوام المجتمع البرجوازي، وفي ظل هذا البناء الجديد للمجتمع الحديث ظهر المجال العام (منصور، (2002)، ص253).

وعندما نقارن المجال العام بواحد من المصادر الهامة لصوره المكونة أي الجمهورية القديمة، فإن ما نلاحظه هو محله خارج السياسي، كان تعبير (جمهورية الأدب) مصطلحا شائعا استخدمه أعضاء الجمعية الدولية لأهل القلم من أجل الإشارة إلى أنفسهم في أواخر القرن السابع عشر، وكانت هذه ظاهرة مبشرة بالمجال العام، بل ساهمت في تشكيله أيضا، كان هنا ثمة (جمهورية) مقامة خارج المجال السياسي. ومنح كل من التماثل والاختلاف هذه الصورة قوتها ودل عليها، كانت جمهورية باعتبارها رابطة موحدة تجمع المشاركين المتنورين جميعا بصرف النظر عن الحدود السياسية، لكنها كانت جمهورية أيضا من حيث أنها كانت خلوا من أي إخضاع، ما كان (مواطنوها) يدينون بأي ولاء إلا لها في كل ما يتعلق بالأدب.

وقد ورث المجال العام في القرن الثامن عشر شيئا من هذا، ففي ذلك المجال العام (تايلر، (2015)، ص112) الذي اعتبر ميدان يجتمع فيه المواطنون لتبادل الآراء والمناقشة ونقد القضايا السياسية (منصور، (2002)، ص253) كان أفراد المجتمع يجتمعون فيناقشون هدفا مشتركا، وقد شكلوا وفهموا أنفسهم باعتبارهم يشكلون رابطة غير مقامة بفعل بنيتها السياسية، ما كان هذا صحيحا في الجمهورية القديمة أو في الدولة المدنية القديمة كانت أثينا مجتمعا أو مشتركا، لكن بوصفه مكونا سياسيا فحسب، ويصح القول نفسه على روما، كانت القوانين هي ما يعطي المجتمع القديم هويته، وكانت رايات كتائب روما تحمل الأحرف (SPQR) التي تعني (مجلس شيوخ شعب روما) لكن كلمة (شعب) هنا كانت تعني مجموع مواطني روما، أي من تعرفهم القوانين بأنهم مواطنون، ما كان لدى الشعب هوية، وما كان يشكل وحدة قبل هذه القوانين، أو خارجها، وقد عكس

هذا فهما مشتركا سابقا على الفهم الحديث للنظام الأخلاقي-الميتافيزيقي الذي يشكل أساس الممارسة الاجتماعية (تايلر، (2015)، ص ص 112-113).

وكانت الخاصية النقدية التي تعد دعامة مبدأ العمومية (لكانط) هي الموجهه لعمل (هابرماس) الأركيولوجي (الأشهب، (2013)، ص 165)، وقد تبين من خلال نص (هابرماس) أن العموم (public) تكون بإنجلترا في أواسط القرن السابع عشر للدلالة على العالم، ونفس التصور انتقل إلى فرنسا بقاموس الإخوة (جريم) أين كان يشار إلى قراء القصص، أو الحضور الذين يستمعون إلى العروض بالأماكن العمومية، بكلتا الحالتين العامة مجموعة موجهة من قبل الحكام أو نحو حكم يظهر للعموم عن طريق الإعلان (مالفي، (2010/2009)، ص 32).

ومهمة الاستعمال العمومي للعقل متوقفة عند (كانط) كما عند فلاسفة التنوير، على العلماء ولا سيما على من يعتمد في تفكيره على مبدأ العقل الخالص، أي الفلاسفة، فالأنواريون يعتبرون الجمهور قاصرا، وغير مؤهل لممارسة العقل، وفي نفس الوقت فإن هذا الجمهور لم يكن من الممكن أن يكون جمهورا إلا بفضل أعضائه الأكثر نضجا والذين هم في مستوى نشر الأنوار (أفاية، (1998)، ص97).

وبما أن الأسرة البرجوازية (بما أنها أسرة مثقفة) كانت تمتلك فضاء (مجال) مفتوحا في المنزل، الذي كان فضاء (مجالا) فسيحا للمناقشة بين أفراد العائلة، وكانت المناقشات الدائرة تنصب على مواضيع أدبية أو سياسية، وقد أسهمت هذه الصالونات التي تمتلكها الفئات البرجوازية في توسيع هامش المناقشة النقدية، خاصة في الوقت الذي كانت تستدعي لها شخصيات أدبية وفكرية لعرض كتبها ومناقشتها... حيث كانت وجبة العشاء غالبا ما تكون مصحوبة بمناقشات نقدية، فالصالون كان آنذاك يعتبر بمثابة الفضاء (المجال) الأول للنشر، قبل أي فضاء (مجال) آخر وهو الشيء نفسه، الذي كان يسري على الأعمال الفنية.

لقد أسهمت هذه المناقشات في تطوير الروح النقدية في المجتمع الأوروبي الشيء الذي جعل المجال العام البرجوازي بما هو فضاء (مجال) نقدي تحرري، فضاء (مجال) ضد السلطة السياسية، لأن طبيعة الطبقة البرجوازية الصاعدة كانت تمثل معارضة للنظام السياسي القائم (الأشهب، (2013)، ص166)، وكانت إحدى الوظائف الرئيسية للمجال العام البورجوازي هي تسهيل النقاش العقلاني حول المسائل ذات الاهتمام العام وضمان أوسع ما يمكن من مشاركة الجمهور في تلك النقاشات، وهذا من شأنه أن يعزز المسار الديمقراطي ويشيع قيم الديمقراطية ويوسع من رقعة ممارستها (عبد المولى، (2015)، ص85).

وتسير العمومية كمفهوم سياسي بالتزامن مع التغيرات الجوهرية التي مست أركان المجتمعات الأوروبية منذ عصر الأنوار، وقد ساهم في ذلك ظهور البرجوازية كطبقة جديدة لها مصالح متعارضة مع مصالح طبقة النبلاء المهيمنة آنذاك على السلطة السياسية، لذلك بدأ الانفصال التدريجي بين المجال الخاص الذي يحتله النبلاء والمجال العام الذي سعت البرجوازية إلى الهيمنة عليه واستغلاله، ولتوجيه المجتمع في صراعها السياسي على السلطة القائمة، ومن العوامل التي ساهمت في جعل المجال العام مجالا تتداول فيه الآراء السياسية المختلفة ولعل أهم هذه العوامل (حموم، (2022)، ص223) ظهور مؤسسات ووسائط إعلامية أخرى جذرت هذه الروح النقدية في المجتمع الأوروبي، وكان ظهور الصحافة بمثابة عنصر ثان في التحول الذي عرفه المجتمع الأوروبي بعد العلاقات التجارية ما قبل الرأسمالية، وهي العلاقات التي كان لها تأثير وانعكاس على النظام السياسي والاجتماعي في أوروبا.

صحيح أن الصحافة في بداية ظهورها لم تكن تهتم بالمواضيع السياسية، حيث انحصر اهتمامها بالأخبار المتعلقة بالتجارة والموجهة بشكل كبير لجمهور التجار والسلطة بدورها في هذه الفترة (أواسط القرن السابع عشر) كانت تتوجه عبر الصحافة للجمهور، بينما المستفيد الأكبر كان هو الطبقة المثقفة، وبعد ظهور المقاهي في القرن الثامن عشر، وتطور الكتابة الصحفية اتسعت دائرة المناقشة بحيث لم تعد حكرا على الفئات المثقفة في الصالونات، ولم تعد الجريدة من نصيب فئة نخبوية، ففي المقاهي كانت تقرأ الجرائد بصوت مرتفع والمناقشة كانت مفتوحة في وجه جميع رواد المقاهي، فوحدها مدينة لندن كانت توجد بها أكثر من ثلاثة آلاف مقهى في بداية القرن الثامن عشر، و(هابرماس) بنفسه يركز في عمله على أن بداية ظهور

المجال العام البرجوازي كان بإنجلترا قبل كل من فرنسا وألمانيا (الأشهب، (2013)، ص167) (باعتبار أن (هابرماس) قد حصر بحثه في الفترة بين منتصف القرن السابع عشر وبداية القرن العشرين، أما (جغرافيا) فقد اكتفى بالاشتغال على فرنسا وانجلترا وألمانيا دون أن يمتد تحليله إلى دول أخرى تبلور فيها هذا المجال العام مثل، أمريكا بعد الثورة وإيطاليا وهولندا) (الأشهب، (2013)، ص 162)).

وفي فترة لاحقة لم تعد الصحافة كما كانت عليه في بداية الظهور تهتم بالإعلانات التجارية والمعلومات، بل تحولت إلى وسيلة نقدية تستخدمها الطبقة البرجوازية للتعريف بمشروعها المجتمعي لدى الجمهور الواسع قصد اكتسابه والدفاع عن مصالحها ضد سلطة الدولة، كما أن الصحافة كانت مفتوحة أيضا للجمهور نفسه للتعبير عن رأيه في القضايا المطروحة...، وبعد الصحافة النقدية جاء دور المجلات في تعزيز هذا الفضاء (المجال)، وإن كانت المجلات قد اقتصرت من البداية على المجلات العلمية...، وهي موجهة في الغالب إلى النخبة إلا أن تطور حركة الأدب أسهمت في ظهور المجلات الأسبوعية النقدية التي اعتادت على الرد على رسائل القراء واستفساراتهم حول الأعمال الأدبية المنشورة (الأشهب، (2013)، ص 167- 168).

وفي هذا السياق عرف القرن الثامن عشر حركة نشطة في مجال تبضيع الثقافة، وهي الحركة التي ستمكن فئات واسعة من اقتناء الكتب والجرائد، والعامل الآخر الذي زاد من انتشار المعلومة، تمثل في انتشار المكتبات العمومية وتعددت نقط القراءة ونوادي الأنوار التي كانت تهتم بنشر المعرفة النقدية (الأشهب، (2013)، ص 168-169).

هذا كله أسهم في ظهور حركة تنويرية تدعو إلى مجتمع بديل للمجتمع القائم، ودعما منها لهذه الحركة، أسهمت البرجوازية آنذاك في تشجيع هذه الأفكار وتبنيها، وكان للأدب والفلسفة الدور الفعال في نشرها (فعلى سبيل المثال أسهم الأدب في تحويل المجال الخاص إلى مجال عام، كما تم الانتقال من المجال العام الأدبي إلى المجال العام السياسي في هذه الفترة)، بالإضافة إلى مختلف هذه المؤسسات الإعلامية التي أسهمت في بلورة مجال عام برجوازي نقدي، ذكر (هابرماس) دور الثورة الفرنسية في تشكيل رأي عام سياسي، فهي بمثابة محفز لحركة تأسيس المجال العام الملقح بالنقد الأدبي والفني، وهذا التأثير الذي مارسته الثورة الفرنسية، لا يقتصر على المجال العام في فرنسا فحسب، بل تعدى الأمر ذلك إلى الدول المجاورة مثل : ألمانيا وإنجلترا، فبعد الثورة الفرنسية ظهر جمهور يستعمل العقل في المجال العام استعمالا سياسيا (الأشهب، (2013)، ص169).

والثورة الفرنسية ولا سيما على يد (روبسبيير) أدخلت في لحظة من لحظاتها مجالا عموميا غير معتمد على (الفئات المثقفة) (أفاية، (1998)، ص 96)، وبذلك كان للثورة الفرنسية تأثير في توسيع مجال المجال العام أكبر بكثير من تأثير الوسائط الإعلامية بكل أشكالها (الأشهب، (2013)، ص169- 170).

بالإضافة إلى دور الثورة الفرنسية في حركة التنوير لعب الفلاسفة مثل (ديدرو) و(فولتر) و(روسو) و(دلميرت) وغيرهم من فلاسفة الأنوار دورا مهما في تطوير الحركة التنويرية، وتأثر (يورغن هابرماس) بالفكر الأنواري جعله يتبنى فكرة الاصلاح التي كان ينادي بها هؤلاء بدل فكرة الثورة، وقد صدق (كوزلك) في تحليله للمجال العام حينما أكد على أن التجمعات غير السياسية لنخب غير سياسية (الفلاسفة والأدباء) كانت وراء تشكيل المجال العام والرأي العام في عصر الأنوار.

وفي أواخر القرن الثامن عشر اعترفت الحكومة بالرأي العام، باعتباره شيئا يجب مخاطبته، وبذلك ساعدت المعارضة في الإطاحة بالنظام القديم، وبهذه الطريقة يمكن وصف الثورة بأنها استمرار لحركة التنوير، ولكن بوسائل أخرى، فالإحكام إلى العقل باعتباره الإله المعبود، وإلى حقوق الانسان التي اعتبرت عالمية، يتبع تقاليد حركة التنوير، بل وقد أصبح الفلاسفة محل احترام (الأشهب، (2013)، ص170)، وبذلك يكون المجال العام قد اكتمل في القرن الثامن عشر، والذي سمى بالمجال العام النقدي الذي ارتبط بروزه بتطور حركة النقد التي بلورها الفكر الثوري (الأشهب، (2013)، ص171).

وفي النصف الأول من القرن التاسع عاشر حدث للمجال العام تحولا بنائيا وتاريخيا جديدا، فقد عمل الحوار النقدي الذي أتاحه المجال العام على التأثير على شكل الدولة الحديثة وعلى عمليات اتخاذ القرار بها، كما مكن هذا الحوار من فتح البرلمانات والمجالس النيابية وما يجري بها أمام المواطنين، ما أدى إلى تأثير مباشر على سياسات الحكومات، ومن الجهة الأخرى حدث تحول مؤسسي للمجال العام، وذلك بأن أصبحت حريته واستقلاله مضمونة من قبل القوانين والدساتير الأوروبية، وأصبحت المعايير التي ظهرت فيه مأخوذا بها في هذه الدساتير مثل حرية الرأي والنقاش والنشر والاجتماع (منصور، (2002)، ص255).

وبفضل تطور الوسائط الإعلامية خاصة في القرن التاسع عشر والعشرين لم تعد المشاركة في المجال العام حكرا على نخبة معينة بل أصبحت المشاركة مجالا مفتوحا للجميع، لكن توسيع مجال المشاركة الكمية كانت له نتائج سلبية على المستوى النوعي، حيث عرف بعض التراجع في مستواه النقدي (الأشهب، (2013)، ص170-171)، فإبتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدثت تحولات كبيرة أدت إلى اضمحلال المجال العام بسبب أن الاختلاف والانفصال بين المجتمع والدولة بدأ في التلاشي، ذلك الذي عمل على خلق المساحة التي مكنت المجال العام من الظهور، فقد بدأت الدولة في التدخل أكثر في العملية الاقتصادية، وذلك نظرا لزيادة حدة أزمات الرأسمالية مما حتم تدخل الدولة، كما زادت المسؤوليات الملقاة على عاتقها مما أدى إلى زيادة التدخل في الحياة الاجتماعية (منصور، (2002)، ص259-260) والشؤون الشخصية للفرد (الأشهب، (2013)، ص 171)، أما التنظيمات التي كانت فيما سبق ميدانا للمجال العام، فإما اختفت أو أن أهميتها تلاشت، فانتهى الدور القديم للصالونات الأدبية والمقاهي والنوادي الاجتماعية والأماكن العامة (منصور، (2002)، ص259-260).

وأدى هذا المسار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى تداخل ثم انصهار تدريجي بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي من ناحية، وبين المجال العام والمجال الخاص من ناحية أخرى (عبد المولى، (2015)، ص86)، كما أصبحت الصحف والمجلات والدوريات جزءا من هيئات إعلامية كبيرة هدفها الربح وتحكمت بها الاعتبارات الاقتصادية (منصور، (2002)، ص260)، حيث أضحى أصحاب المصلحة الخاصة (مقابل العامة) يتدخلون في توجيه الحياة السياسية بشكل مباشر، فأصبحت الشركات العملاقة تدير الإعلام وتتحكم في جهاز الدولة (عبد المولى، (2015)، ص 86).

فالتحول التجاري لوسائل الإعلام (سكوت، (2009)، غير من طبيعتها ووظيفتها (منصور، (2002)، ص 260)، وجعلها على وشك إعادة التحول الإقطاعي (سكوت، (2009)، ص382)، فبعد أن كان الإعلام ساحة للنقاش العقلاني النقدي أصبح مجالا للاستهلاك الثقافي (منصور، (2002)، ص 260)، أي نشوء صناعة الثقافة الجماهيرية التي تسهل قابلية المجتمع للإدارة والانقياد (عبد المولى، (2015)، ص 86)، كما تم عزل الجماهير عن عملية النقاش العام وعمليات اتخاذ القرار، وعوملت على أنها مصدر لحصول القادة السياسيين والأحزاب على التصفيق والتعليل، وبذلك تم نزع الصفة السياسية عنهم، ومن هنا فإن المواطنين باعتبارهم هيئة عامة فقدوا كثيرا من أهميتهم الاجتماعية (منصور، (2002)، ص 260)، خاصة عندما تحولوا إلى مستهلكين سلبيين يسعون وراء تحقيق المنافع الخاصة بدلا من المصلحة العامة (عبد المولى، (2015)، ص 86)، وحين تراجع المجال العام تراجعت معه الديمقراطية وتقلصت المشاركة السياسية (عبد المولى، (2015)، ص 86).

وكان لإحياء الفضاء العام الذي إنهار بمجيء دولة الرعاية وإعادة دمقرطة الحياة السياسية، يقترح (هابرماس) أن يطلق مجددا مسار نقديا من التواصل العام عبر نفس المؤسسات التي تقوم بتأمينه ونشره، وإحياء هذا المسار مطلوب لإحداث هذا التوازن مع المسار المتنامي لاحتكار الدولة لمختلف المجالات وخاصة هيمنتها على المجال العام، وهو مطلوب بنفس الدرجة لتصحيح وضع المجتمع المدني ومنظماته المتهاوية لتستعبد مكانتها الفاعلة (عبد المولي، (2015)، ص87)، ففي محاولته لإعادة بناء ذلك المجال نجد (هابرماس) يعول على إعادة تفعيل السيادة الشعبية للمواطنين عبر مناقشات حرة ديمقراطية داخل هذا المجال وذلك عبر ثلاث مراحل هي :

- الصراع الذي يضع الأطراف المتنازعة في الواجهة.
- التراضي الذي يسمح بتعايش الأطراف المتصارعة.

- الإجماع الذي يحيل إلى التوجهات الثقافية المشتركة بين هذه الأطراف (المحمداوي، (2015)، ص 239).

من جهة أخرى أكد علماء الاجتماع على أن الانترنت أدت إلى إحياء المجال العام (سكوت، (2009)، ص 382).

وأدى انتشار الانترنت على نطاق واسع في التسعينات ووجودها في كل مكان خلال العشرين التالية، إلى مجموعة من الأفكار الجديدة حول العلاقات المتبادلة بين وسائل الاعلام والمجال العام والديمقراطية، كما تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي اليوم إحدى منصات المجال العام لتقديم خطاب بديل يعنى بمختلف الموضوعات والقضايا التي تهم المجتمعات والبلدان، فقد أثبت الإعلام المستقل والإنترنت وغيرها من أدوات الاتصال الحديثة في أكثر من حالة، قدرة عالية على تمكين الخطاب البديل، بل وتقويض دور النظام الحاكم في فرض مفرداته على المجال العام، وبخاصة في ظل تأثير العولمة التي زادت من وتيرة الاتصال وفتحت أفاقا جديدة لقنوات التعبير عن الرأي، يصعب على النظام الحاكم (صاحب الخطاب المفروض) التحكم في محتوى المادة المتداولة من خلال هذ القنوات المتعددة (زرن، الحيدري، حميدو، الشامي، (2017)، ص 128-129).

ولكن مقترح (هابرماس) في كون الإعلان أوالترويج النقدي من بين مكونات الفضاءات العامة يمكن أن يقود مسار التغيير الديمقراطي، ويعيد الحياة الديمقراطية، لا يبدو كافيا من وجهة نظر بعض نقاده (عبد المولى، (2015)، ص 87).

الإحالات والهوامش:

– الأشهب، محمد عبد السلام (2013)، أخلاقيات المناقشة (في فلسفة التواصل لهابرماس)، الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

– المحمداوي، على عبود (2015)، الإشكالية السياسية للحداثة (من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل)، بغداد: دار ومكتبة عدنان، تونس: كلمة للنشر والتوزيع، بيروت: منشورات ضفاف.

– تايلر، تشارلز (2015)، المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ترجمة: الحارث النبهان، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– حجازي، إسلام (2004)، الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي (ظاهرة الفيس بوك في مصر نموذجا)، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح.

– حموم، حسان (2022)، يورغن هابرماس: النظرية السياسية وفق البراديغم التواصلي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(1).

– زرن، جمال والحيدري، عبد الله الزين وحميدو، كمال والشامي، عبد الرحمان (2017)، سلطة الإعلام الاجتماعي (تأثيراته في المنظومة الإعلامية التقليدية والبيئة السياسية)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

– سكوت، جون (2009)، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا (المنظرون المعاصرون)، ترجمة: محمود محمد حلمي، بيروت: العربية للأبحاث والنشر.

– عباس، فريدة صغير (2018)، تجليات الفضاء العمومي الافتراضي من خلال التفاعل الافتراضي عبر المجموعات الافتراضية (دراسة تحليلية اثنوغرافية)، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 4.

– عبد المولى، عز الدين (2015)، العرب والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة (بحث في دور الجزيرة)، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

– علوش، نور الدين (2013)، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، المحمدية: ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان: دار الروافد الثقافية ناشرون.

– عماد، عبد الغني (2012)، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال (التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

– ليشته، جون (2008)، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، ترجمة: فاتن البستاني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– مالفي، عبد القادر (2010/2009)، الديمقراطية والتواصل (استعمال نظري وتطبيقي لمنطق هابرماس)، مذكرة دكتوراه في الفلسفة، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران

– منصور، أشرف حسن (2002)، نظرية هابرماس في المجال العام، مصر: دار المنظومة الرواد في قواعد المعلومات العربية.

– أفاية، محمد نور الدين (1998)، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، ط2. لبنان: إفريقيا الشرق.

– العلوي، رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، حمل من الوقع:

https://www.mominoun.com/articles/%D8%

– مقال منشور على الموقع:

https://www.greelane.com/ar/%d8%a